



جلسات المجلس



الفقرات

بلغ عدد الفقرات (3) فقرات



العمل الرقابي

لم يتضمن اي عمل رقابي



عدد جلسات المجلس

تضمن شهر شباط جلسة واحدة فقط للمجلس



العمل التشريعي

لم يتضمن اي عمل تشريعي



العمل غير التشريعي

تضمن شهر شباط (3) حركات غير تشريعية



استضافة

- استضافة وزير المالية لمناقشة سعر صرف الدولار



الفقرات

- بلغ عدد الفقرات على جدول أعمال المجلس (3) فقرات
- الفقرات المنفذة (3) فقرات



العمل الرقابي

- لم يجري خلال الشهر اي عمل رقابي



العمل غير التشريعي

- التصويت على تشكيل لجنة مؤقتة لتعديل وتحديد مهام اللجان في النظام الداخلي
- التصويت على تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق والبحث عن المفقودين من المتظاهرين في أحداث تظاهرات تشرين والمغيبين والأجهزة الأمنية والضحايا والجرحى منهم ومتابعة ملف قتلة المتظاهرين
- التصويت على الغاء قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتكليف السيد وزير النفط بمهام مدير شركة النفط الوطنية بناء على طلب مقدم من 100 نائب وذلك بسبب مخالفته القانون



العمل التشريعي

- لم يتضمن اي عمل غير تشريعي



الجلسات

- عقد مجلس النواب جلسة واحدة وهي الجلسة الثانية
- لم يعقد المجلس سوى جلسة واحدة خلال الشهر بتاريخ (28/2) فقط

عقد مجلس النواب بتاريخ (٢٠٢٢/٢/٢٨) جلسته الثانية من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الأولى للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وبحضور (٢٨٨) وتضمنت الجلسة :

-تأدية النائب محمد كريم عبد الحسين عن محافظة صلاح الدين وعلاء صباح مرعي عن محافظة البصرة ووصفي عاصي حسين عن محافظة كركوك اليمين الدستورية لشغل عضوية مجلس النواب.

-توجيه السيد رئيس المجلس جميع الكتل النيابية بالإسراع بتشكيل اللجان النيابية من خلال توزيع أعضائها بشكل متساو على كافة اللجان لأهمية مهامها الرقابية والتشريعية.

-التصويت بالأغلبية على مقترح رئاسة مجلس النواب بجعل عدد اللجان النيابية الدائمة ٢٥ لجنة.

-التصويت على تشكيل لجنة مؤقتة برئاسة النائب الأول لرئيس المجلس السيد حاكم الزامل وعضوية النواب حسن كريم وفالح الساري وفيان صبري ومحمد تميم لتعديل وتحديد مهام اللجان في النظام الداخلي ومن ثم عرضها على مجلس النواب.

-ناقش المجلس خلال استضافته السيد وزير المالية ارتفاع سعر صرف الدولار وتداعياته على السوق من خلال ارتفاع الأسعار وتضرر شريحة الفقراء ومناقشة الدين العام والسياسة المالية لوزارة المالية والمعالجات المطروحة.

-ترحيب السيد رئيس المجلس بحضور معالي وزير المالية السيد على عبد الأمير علاوي ووكيل الوزارة الى الجلسة بناء على طلب مقدم من النائب برهان المعموري والمشفوع بتوقيع ١٠٠ نائب.

-أستعرض السيد علاوي في شرح مفصل أسباب تغيير سعر الصرف وعلاقته بالإصلاح الاقتصادي والذي كان وفق دراسة مستفيضة شاركت فيها جهات معنية ولم يكن قرارا فرديا من قبل وزارة المالية، مشيرا الى ان تغيير سعر الصرف آنذاك كان على خلفية تدهور أسعار النفط العالمية بتأثير جائحة كورونا وتراجع في حجم صادرات النفط العراقي وبتقدير صندوق النقد الدولي بلغ (٤,٩) % فضلا عن عدم إقرار موازنة عام ٢٠٢٠ بسبب استقالة الحكومة أدى الى ازمة مالية خانقة حال دون سداد رواتب الموظفين والمتقاعدين مما دفع مجلس النواب الى تمرير قانوني تمويل العجز بمبلغ ٢٧ ترليون دينار.

-أشار السيد وزير المالية الى ان موازنة عام ٢٠٢١ التي وضعت وفق خطط إصلاحية ساهمت في وضع الحلول ومعالجة الوضع المالي والعمل على تطوير الإستراتيجية المالية طويلة الأمد من خلال تقديم الورقة البيضاء التي اعادت التوازن للاقتصاد العراقي ووفرت الاستقرار الاقتصادي لنوعي الدخل المحدود وتصحيح الاستثمار المحلي، مبينا أن الخلل بالاقتصاد العراقي هو بسبب التراكمات السلبية وسيطرة الدولة المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد منذ سبعينات القرن

الماضي، منوها الى ان إعادة النظر في سعر الصرف للعملة بصورة غير مدروسة يؤدي الى فوضى مالية على غرار بعض الدول لهذا كان التوجه الى تحديد سعر صرف الدينار العراقي بشكل مريح لحمايته من أي تغييرات خارجية بخطوة استباقية وصائبة بالتنسيق مع البنك المركزي ودراسته مع رئيس الحكومة ورؤساء الكتل السياسية واطراف أخرى إضافة الى دعم صندوق النقد الدولي بشأن تغيير السعر بنسبة معقولة.

-أوضح السيد الوزير ان مسودة قانون الموازنة للعام ٢٠٢١ ركزت على حماية الفئات الهشة في المجتمع وتطبيق بعض عناصر الورقة البيضاء وزيادة الواردات غير النفطية ومعالجة الوزارة لتلك الفئات من خلال تخصيص اكثر من ٩ ترليون دينار للمساعدة في زيادة مخصصات الحماية الاجتماعية وتحسين فعالية البطاقة التموينية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب بالإضافة الى زيادة معاشات المتقاعدين ومخصصات الشهداء والسجناء السياسيين.

-بين السيد علاوي أن منافع تخفيض قيمة الدينار العراقي زاد من إيرادات الحكومة بنسبة ٢٣ بالمئة ومنها تعظيم الأموال التي تخصص لتمويل مشاريع الاعمار ويسمح للحكومة بالاستجابة للزيادة الحاصلة في احتياجات المواطنين ويسهم في تقوية ميزان المدفوعات للبلد ويجنبه المخاطر.

-لفت السيد علاوي الى أن ارتفاع الأسعار في الأسواق العراقية لم يكن بسبب تخفيض سعر صرف الدولار فقط بل نتيجة لزيادة أسعار الغذاء العالمية منذ عام ٢٠٢٠، موضحاً أن ارتفاع اسعار النفط عالمياً فيه فائدة للعراق وبذات الوقت يؤثر على احتياجاته من المواد الغذائية والمشتقات النفطية واستيراد الغاز الذي يستخدم لتوليد الكهرباء بنسبة ٣٠ بالمئة، منوها الى تقليل الدين العراقي الخارجي بقيمة ٤ مليار دولار سنة ٢٠٢١ .

-اقترح السيد الوزير بدعم الشرائح الهشة في المجتمع عبر تخصيص منحة مباشرة توزع عن طريق البطاقة التموينية او الرعاية الاجتماعية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المناطق الريفية نتيجة لتحقق الوفرة المالية الناتجة عن زيادة أسعار النفط.

- تساءل النائب برهان المعموري عن النتائج المستحصلة من قرار وزارة المالية والبنك المركزي بتغيير سعر صرف الدولار وانعكاساتها على معيشة المواطنين في ظل ارتفاع اسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية ومعرفة نسبة انجاز الورقة البيضاء وتأثيرها على عمل المؤسسات الحكومية، إضافة الى سؤاله عن عدم تنفيذ بنود الموازنة للعام الماضي بتسديد مستحقات الفلاحين والاعتراض على تأسيس صندوق البترول ودولار وحرمان المحافظات المنتجة من مبالغ إضافية تحسن حالها.

-أشار السيد وزير المالية في رده الى وجود خلل عالمي بالاقتصاد وخلل بالوضع التجاري والاستيرادي والمؤسساتي في العراق خاصة المنافذ غير المسيطر عليها فضلاً عن ضعف استيعاب قطاعات الزراعي والصناعي والخاص للتغييرات الاقتصادية الحاصلة في العالم، مبيناً أن نسبة تسديد مستحقات الفلاحين بلغت ٦٥ بالمئة مع وجود متراكمات كثيرة لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠، ذاكراً ان الازمة المالية التي حصلت في عام ٢٠٢١ اثرت على إمكانية تطبيق بعض البنود الواردة في قانون الموازنة، فيما أكد ان نسبة إنجاز الورقة البيضاء التي ضمت ٣٢٢ محورا وصلت الى ٦١٪، معلناً عن أن ٦٠ بالمئة من المنافذ الحدودية غير مسيطر عليها بضمنها الواقعة في إقليم كردستان.

ترأس جانباً من الجلسة السيد حاكم الزاملي

-مطالبة عدد من السيدات والسادة النواب بمعرفة إمكانية إعادة سعر صرف الدينار الى سابقه لتقليل تضخم الاسعار، ومعالجة منافذ تهريب العملة وتأخر تسديد مستحقات الفلاحين، إضافة الى المطالبة بضرورة أتمتة المنافذ الحدودية والتحفيز على اعتماد الحكومة على سياسة القروض الخارجية واثقال البلد بالديون، ووضع الخطوات الإصلاحية الفعلية من دون انهاك كاهل المواطن، ومطالبة الجهات المالية بصنع فئات من العملات الصغيرة لتجنب ارتفاع الأسعار لقلّة الفئات المتوسطة.

-دعا السيد حاكم الزاملي الحكومة بالعمل على فرض سيطرتها على قطاعات المالية ووضع حل أساسيا بالتزام وزارة المالية لدعم الطبقات البسيطة في المجتمع.

-أشار السيد الحلبوسي خلال الجلسة الى أن خلفية تغيير سعر الصرف كانت بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط وشحة الواردات العراقية وما تسبب بأزمة مالية لم تتمكن حينها الحكومة العراقية من سداد التزاماتها تجاه الموظفين والمتقاعدين، فيما بين ان الحلول المطروح حددت بعدة خيارات منها تخفيض رواتب الموظفين بنسبة ٣٠ بالمئة وتسريح عدد من الموظفين واحالتهم الى التقاعد اجباريا لكن مجلس النواب اختار تعديل سعر الصرف الذي حقق إيرادات للدولة بلغت ٢٢ ترليون دينار واوجد حلا للمشكلة، مطالبا بإيجاد الحلول الناجعة لتعظيم الواردات المالية التي تمكن الدولة من إعادة قيمة الدينار العراقي، لافتا الى أن اكبر صفقات للفساد حدثت في العراق كانت في عام ٢٠١٢ عندما تم تغيير سعر صرف الدولار.

-مطالبة السيد رئيس المجلس وزارة المالية بالعمل على تقديم رؤية جديدة لمعالجة الآثار السلبية التي نتجت عن تغيير سعر الصرف على ان تقدم الى المجلس خلال فترة أسبوعين.

- أوضح السيد وزير المالية أنه ليس بالإمكان في الوقت الحاضر تغيير سعر الصرف كونه حقق استقرارا في الاقتصاد العراقي وتغييره مرتبط بارتفاع الوفرة المالية الملبية للطموح.

-التصويت على الغاء قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بتكليف السيد وزير النفط بمهام مدير شركة النفط الوطنية بناء على طلب مقدم من ١٠٠ نائب وذلك بسبب مخالفته القانون.

-التصويت على تشكيل لجنة نيابية لتقصي الحقائق والبحث عن المفقودين من المتظاهرين في احداث تظاهرات تشرين والمغيبين والأجهزة الأمنية والضحايا والجرحى منهم ومتابعة ملف قتلة المتظاهرين.

-أعلن الرئيس الحلبوسي عن تحديد الجلسة المقبلة لانتخاب رئيس الجمهورية والتصويت على اللجان النيابية.